

العنف الزوجي وانعكاساته على التوافق الزوجي لدى الزوجات المعنفات Marital violence and its effects on the marital compability of wives violations

د. فاطمة الزهراء بن مجاهد^{1*}، أ. خديجة حمو علي².

¹ مخبر جودة البرامج في التربية الخاصة والتعليم المكيف

^{2.1} جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة (الجزائر)

fatimazohra.mjad@gmail.com, khadidjahamou@hotmail.com

تاريخ الاستلام : 2021-11-19؛ تاريخ المراجعة : 2022-03-08 ؛ تاريخ القبول : 2022-03-31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى محاولة الكشف عن العنف الزوجي وانعكاساته على التوافق الزوجي لدى الزوجات المعنفات، ومعرفة تمتعهن بالتوافق الزوجي، وكذا معرفة تعرضهن للعنف بأشكاله المختلفة، ومعرفة الفروق في درجات العنف الزوجي بين الزوجات غير المتوافقات تعزى لمتغير فارق السن وعدد الأولاد واستقلالية السكن، وأجريت على عينة تكونت من 43 زوجة، وقد استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي، وطبق عليهن مقياس العنف الزوجي والتوافق الزوجي، وقد توصلت نتائج البحث إلى وجود علاقة عكسية بين العنف الزوجي والتوافق الزوجي، حيث كلما زاد التوافق الزوجي قل العنف الزوجي والعكس صحيح، كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق في درجة العنف الزوجي لدى الزوجات غير المتوافقات تعود لفارق السن واستقلالية السكن.

الكلمات المفتاحية: عنف زوجي ؛ توافق زوجي ؛ نساء (الزوجات).

Abstract:

The study aims to try to detect marital violence and its repercussions on the marital compatibility of battered wives, knowing their enjoyment of marital compatibility, as well as knowing their exposure to violence in its various forms, and knowing the differences in the degrees of marital violence between incompatible wives due to the variable age difference, number of children and housing independence. On a sample of 43 wives, the descriptive approach was used in this research, and a scale of marital violence and marital compatibility was applied to them. The study indicated that there are differences in the degree of marital violence among incompatible wives due to the age difference and the independence of housing. .

Keywords: spousal violence; marital compatibility; Women (wives)

المقدمة:

تعتبر الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى التي تستهدف المحافظة على بناء النوع الإنساني واستمراره عن طريق الرعاية، وهي التي تقوم على الشكل الذي يقبله المجتمع والقواعد التي يضعها لها، وهي نواة المجتمع وأساس كافة النظم الأخرى، فالأسرة لا تتكون إلا عن طريق الزواج الناجح الذي يجمع بين الزوجين عن طريق الحب لأنه يؤدي إلى حسن التفاهم و إلتقاء الاهتمامات وتبادل الاحترام والمساواة في تقدير أمور الأسرة الذي يؤدي إلى التوافق الزوجي والذي يعتبر أرضية العلاقة الزوجية، والتي قد تتخللها عدة خلافات ومشكلات زوجية التي تنشأ بين الزوجين كالعنف الأسري بما فيه العنف الموجه ضد الزوجة والذي يؤدي إلى سوء التوافق الزوجي والانفصال والطلاق وهو أكبر خطر يهدد الأسرة.

مشكلة البحث:

إن واقع الحياة الزوجية التي يمكن أن تربط بين الزوجين من استمرارية إلى علاقة تواصل ومن ثم إلى أساليب التعامل داخل البيت الزوجية، تعتبر عوامل فاصلة وقاطعة في وصف نوع العلاقة التي يمكن أن نجدها بين الزوجين. فمن شأنها أن تساعد على تماسك الأسرة أو العكس، وعلى وجود جو من التوافق الذي يؤدي إلى سعادة زوجية مستقرة ولو نسبياً وفي المقابل يمكن أن نجد أساليب معاكسة للأولى في شكل إهمال، لامبالاة، تسلط أو عنف وهذا ما يشجع على ظهور خلافات بين الزوجين قد تتحول إلى مشاكل تعكر صفو الحياة الزوجية وعدم استقرار. وفي الوقت الحالي نجد أن العلاقة الزوجية وأدوار الزوجين لم تعد كما كانت في الماضي فمن المفروض أن الرجال والنساء كل منهما يكمل الآخر، إلا أن هذا التكامل ليس واضحاً نظراً لتباين الخصائص ونوعية العلاقات، حيث كانت هناك سيطرة للزوج أو سيطرة للزوجة أو مساواة بين الطرفين.

فمشكلة العنف الأزواج ضد الزوجات لا يمكن تقبلها داخل المجتمع الذي تسوده القيم الدينية والأخلاقية التي نص عليها الدين الإسلامي إلا أنه أمسى أمراً يمكن تقبله اجتماعياً، فالصحة النفسية تتحدد بنجاح الزواج والسعادة الزوجية، وهذا ما يفسر الاهتمام بمشكلات الأسرة والتي يمكن حصرها في التوافق الزوجي والصراع الزوجي والعنف الأسري ضد الزوجات وهذا ما يؤثر على تماسك البيئة الزوجية، خلصت دراسة أجرتها منظمة الصحة العالمية في بلدان متعددة إلى أن 15% إلى 71% من النساء أبلغن عن تعرضهن، في مرحلة ما من حياتهن، لعنف جسدي و/أو جنسي مارسه ضدهن الأشخاص الذين يعاشرونهن، وتشير الإحصائيات في الجزائر أن 75% من الاعتداءات التي تتعرض لها المرأة الجزائرية في البيت الزوجية، وأن ثلاثة أرباع من الحالات تتلقين ضرباً مبرحاً، وفي ورقة كانت نسبة العنف الزوجي لسنة 2005 بـ 81% من مجموع النساء المعنفات. ومن هنا جاءت دراستنا لهذا البحث بطرح التساؤلات التالية:

- _ هل تتمتع الزوجات في علاقاتهن بتوافق زوجي؟.
 - _ هل تعاني الزوجات من العنف بأشكاله؟.
 - _ هل توجد فروق في درجات العنف الزوجي بين الزوجات غير المتوافقات تعزى لمتغير فارق السن واستقلالية السكن؟.
- وجاءت فرضيات البحث كالتالي:
- _ تتمتع الزوجات في علاقاتهن بتوافق زوجي.
 - _ تعاني الزوجات من العنف بأشكاله.
 - _ توجد فروق في درجات العنف الزوجي بين الزوجات غير المتوافقات تعزى لمتغير فارق السن وعدد الأولاد واستقلالية السكن.

أهمية البحث: إن التوافق الزوجي له تأثير فعال في تماسك الأسرة ودله دور حيوي في تشكيل شخصية الأطفال، ويعتبر العنف ضد الزوجة خطر يهدد البناء الأسري لذلك تكن أهمية البحث في عدة جوانب منها:

- _ كون هذا موضوع أصيل وجديد قد يفيد ويساهم في إثراء المكتبة العلمية كببحث يفتح مجال لدراسات لاحقة فيما بعد.
 - _ السعي على إلقاء الضوء على مشاكل الأسرة والعنف الأسري خاصة العنف ضد الزوجة.
 - _ وضع اقتراحات وتوجيهات لتحسيس بمشاكل العلاقات الزوجية، ولفت انتباه المسؤولين للتقطن لخطر يمس الأسرة وكيونتها.
- أهداف البحث:** يهدف إلى: _ معرفة توافق الزوجات مع أزواجهن.
- _ مقارنة ظاهرة العنف ضد الزوجة داخل الأسرة ومعرفة مدى معاناتها من العنف الزوجي.
 - الوقوف على بعض الأسباب التي تدفع بالزوج لممارسة العنف ضد زوجته.
 - _محاولة التعرف على أشكال العنف التي تتعرض له الزوجة.

التعريف الاجرائية:

العنف الزوجي: هي مجموعة من السلوكيات التي يقوم بها الزوج في حق زوجته وتسبب لها ضرراً معنوياً ونفسياً، يؤدي إلى المساس بأثوتها، وجرح كرامتها، والمتمثلة في اهانتها بالسب والشتم وكلام جارح، وتشويه جسمها وضربها ولجبارها على ممارسة الجنس في حالة مرضها أو حرمانها وهجرها في الفراش، ويتحدد إجرائياً بالدرجة المرتفعة التي يحصل عليها المبحوث في المقياس.

التوافق الزوجي: تقبل الزوجان بعضيهما البعض رغم اختلافات الموجودة بينهما من أجل التكامل. و البحث عن اتفاق مع النفس ومع الآخر وإمكانية المفاوضة حول المصالح الحقيقية التي تسمح بالوصول لحلول تمكن من إرضاء أكبر عدد من حاجات الزوجان. ويتحدد إجرائياً بالدرجة المرتفعة التي يحصل عليها المبحوث في المقياس.

الدراسات السابقة

1. دراسة أجراها مركز النديم للعلاج والتأهيل على عينة مكونة من 450 امرأة و100 رجل أسفرت على أن 90% من الزوجات ما هو إلا رد فعل للسلوكيات الافتزازية التي يمارسها الأزواج مع محاولة التحكم في كل صغيرة وكبيرة -كسب الزوج للزوجة أو لأهلها - .اعتماد الزوج على مرتب الزوجة، والاستيلاء على أموالها الشخصية. وقد أوضحت الدراستين أن التوقيت المناسب للعنف يبدأ عموماً مع بداية الشهر ونفاذ المرتب الشهري، وتزايد ضغط الأعصاب.
2. كشفت الدراسة التي أعدها أمني نصر الخبيبة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة أن هناك 90 ألف حالة طلاق تحدث سنوياً في مصر، وأن 90% من هذه الحالات تمت بسبب الأمور المادية وتزايد طلبات الزوجة بينما 4% تم نتيجة عنف مارسته الزوجة ضد زوجها.
3. خلصت الدراسة بشأن صحة المرأة والعنف المنزلي التي أجرتها منظمة الصحة العالمية على (النساء من الفئة العمرية -49 15 سنة) في عشرة بلدان، معظمها من البلدان النامية. أبلغت 15% منهن في اليابان و 70% منهن في إثيوبيا وبيرو عن تعرضهن لعنف جسدي و/أو عنف جنسي مارسه ضدهن معاشروهن. أبلغت 0.3% إلى 11.5% من النساء عن تعرضهن لعنف جنسي مارسه ضدهن أشخاص غير عشرائهن.
4. وقد أعلنت (إليزابيث بوتلر) من قسم الشؤون الأسرية في المحكمة العليا نتائج استفتاء بين النساء الشابات حيث قالت نس 10% منهن أن من المقبول ضرب أزواجهن، وهناك نسبة رجل من بين ستة رجال يكونون ضحية للعنف الزوجي في إحدى لحظات حياته. كما توضح الدراسة أن بينما هناك 120 امرأة تموت سنوياً بسبب العنف الزوجي يوجد في المقابل 30 رجلاً يموتون سنوياً لنفس السبب وفي نفس الظروف وبمقارنة لكلا الرقمين نجد أن 30 ضحية من الرجال يعني الشيء الكثير ومع الأسف لا أحد يتحدث عن هؤلاء الضحايا بصورة رسمية، ولا حتى الصحف مقارنة مع أحداث العنف ضد النساء.
5. وقد ذكرت دراسة نشرتها وزارة العدل الأمريكية بالتعاون مع مركز الأمراض والوقاية أن ما يقارب مليون ونصف المليون امرأة و 835 ألف رجل في أمريكا يتعرضون للاعتداء بالضرب سنوياً من قبل (شريك حميم، زوج حالي، زوج سابق، صديق أو صديقة). وتشير الإحصائيات إلى أن هناك نس 15% من النساء اللواتي تم اعتقالهن إثر نسبة وقوع أعمال عنف متري في ولاية ويست فرجينيا، وفي كاليفورنيا قدرت النسبة بـ 16 % سنة 1998 .
6. وفي دراسة قام بها (مري شتراوس) عالم اجتماع ومدير مختبر أبحاث العائلة قبل 20 سنة أظهرت أن هناك كثير من حوادث العنف النسائية ضد الرجال، ويضيف سميث أنه لا ينبغي استغلال الدراسة ضد النساء ولكنه يصر على معاملة الرجال بإنصاف حتى يتمكنوا من طلب المساعدة دون خوف أو التعرض للتشكيك والسخرية. وقد أكد هذا الأخير أن العنف الزوجي خطأ أي كان مرتكبه، ويجب أن نضع حد له وإذا كانت النساء يردن أن يكن آمنات يجب أن يتخلين عن العنف بأنفسهم أيضاً.

7. دراسة مارتنيسن وآخرون (2007) Martinussen,et all حول أثر الانهك النفسي على الأسرة وذلك على عينة مكونة من (223) من ضباط الشرطة في النرويج. وتوصلت الدراسة الى ان الضغط العائلي يعتبر منبئاً بحدوث الانهك النفسي، وان الانهك النفسي يزيد من عنف الزوج مما ينذر بسوء توافقه.

(حسام محمود 2008:100)

8. دراسة أسامة حمدون (2006) بعنوان تقدير الذات والرضا الزوجي وعلاقتها بالعنف الموجه ضد المرأة. وهدفت الدراسة لمعرفة مدى اختلاف تقدير الذات لدى الزوجات المعنفات باختلاف مستوى العنف الزوجي لديهن. والتعرف على مدى اختلاف مستوى الرضا الزوجي لدى الزوجات باختلاف مستوى العنف الزوجي، وتكونت عينة الدراسة من 1265 زوجة. فوردت النتائج كالتالي: كلما زادت درجة العنف الزوجي للزوجة يقل مستوى تقديرها لذاتها، وانه كلما زاد مستوى العنف الزوجي للزوجة يقل مستوى الرضا الزوجي لديها. (حنان الأطرش، 2010:70).

9. دراسة فرج (1999) بعنوان **توكيد الذات والتوافق الزوجي**، أجريت على عينة من الأزواج المصريين 140 زوجا وزوجة. ومن نتائج الدراسة ان مستوى توكيد الذات يرتبط بمستوى توافقه الزوجي، وان توافق الزوجات ينخفض كلما ارتفع مستوى توكيد أزواجهن في حين يزداد توافقهن كلما انخفض مستوى توكيد أزواجهن. وهناك ارتباطا مرتفعا بين توكيد كل من الأزواج والزوجات.

*أدبيات الدراسة:

1. **تعريف التوافق الزوجي** : يعني قدرة كل من الزوجين على التواءم مع الآخر، ومع متطلبات الزواج كما يستلزم التوافق الزوجي نوعا من التوافق مع أسرة الطرف الآخر، ويشمل العلاقات العاطفية والجنسية المشبعة وأن يقتضي كلا الطرفين أن يتقبل عن طيب خاطر مسؤوليات الزواج، و تبعيات الحياة وأن يعثر كل منهما بضرورة حماية الآخر و السعي إلى راحته (ابتمام القحطاني، 2002).

كما يعرف أيضا بأنه شعور الطرفان بالوئام و المواءمة و الصحة، و أن كل منهما مرغوب فيه و محبوب وأن الطرف الآخر يحتاج إليه، وأنه معترف به اجتماعيا و بدوره و بقيمته، و يشعر بأنه آمن غير خائف أو مهدد بدرجة لا يمكن أن تتحقق في أية علاقة انسانية أخرى خلافا لعلاقة الزواج التي هي علاقة مقدسة. (عبد الرحمان العيسوي، 1993، ص65).

وفي تعريف آخر لحسن مصطفى عبد المعطي يعرف التوافق الزوجي بأنه هو نتاج التفاعل بين شخصيتي و التوافق في الاختيار المناسب للزواج، والاستعداد للحياة الزوجية والدخول فيها، والحب المتبادل بين الزوجين والاشباع الجنسي وتحمل مسؤوليات الحياة الزوجية والقدرة على حل مشكلاتهما والاستقرار الزوجي والرضا والسعادة الزوجية ويتوقف التوافق على تصميم الزوجين على مواجهة كل المشاكل المادية والاجتماعية والصحة والعمل على تحقيق الانسجام والمحبة المتبادلة

(حسن مصطفى عبد المعطي، 2004، ص27).

من هنا يمكن القول أن التوافق الزوجي هو هو نوع من التوافقات الاجتماعية يهدف من خلالها الفرد بأن يقيم علاقات منسجمة مع قرينه في الزواج، وأن يجد الزوجين ما يشبع حاجاتهما النفسية والعاطفية والاجتماعية والجنسية، مما يدفع بهم تحقيق احترام وتقدير والسعي للتخطيط لمستقبل الأولاد.

وتكمن أهمية التوافق الزوجي في انخفاضه يثير مشاكل عديدة بين الزوجين قد تصل إلى الطلاق والتي تحدث على مرأى و مسمع الأبناء مما يحدث لهم فقدان الأمان و الخوف من انهيار الأسرة، وفي المقابل فإن ارتفاع مستوى التوفيق الزوجي يزيد من قدرة كلا الزوجين على تحمل الضغوط الحياتية واجتياز الأزمات مما يجعلهم أكثر سعادة في الحياة بوجه عام وأكثر قدرة على توظيف طاقتهم، وقدرتهم للقيام بأعباء الأدوار وانجاز المهام بأكبر قدر من الكفاءة.

(طريف شوقي فرج، 1998، ص354) .

_محددات التوافق الزوجي: من محدداته نذكر أهمها:

***الخلفية الأسرية للقرين:** يعتبر الأصل الأسري مصدرا أساسيا للتعليم الاجتماعي وتأثيرات الخلفية الأسرية تتشأ من أصل ذات الأسرة التي تعلم منها كل شريك، ويكتسب منها الاتجاهات والمعتقدات والسلوكيات التي يرتبط من خلالها بالآخرين، ومن ثم فإن كل خبرة تحدث أثناء التفاعل مع المجتمع يكون لها أثر كبير على الخبرات المحيطة بالعلاقة الزوجية والتفاعل مع القرين.

***المهام النمائية للزوج:** إن تكوين وحدة أسرية جديدة من خلال الزواج يضع مسؤوليات ومتطلبات على الزوجين القيام بها من أجل تحقيق التوافق بينهما.

***القواعد الأسرية وأنماط العلاقة:** إن الحالات الايجابية هي الأخرى ممكنة في وضع القواعد بين الزوجين وتؤدي إلى إقامة علاقة حميمة مع شريك الحياة.

***المسؤولية وتقسيم العمل:** حتى يتم خلق جو صالح بين الزوجين يجب عليهما تقسية الأدوار العملية والمسؤوليات بينهما، وذلك من خلال المنظور الثقافي لأدوار كل منهما، بالإضافة إلى الخلفية الأسرية من أجل الأبناء ودوام الأسرة والمجتمع.

***المال:** فالمال أكثر وسيلة للتبادل الذي يحفظ البقاء وأنه يرمز إلى القوة والنجاح والتقدم والحرية الشخصية.

***أنماط التواصل بين الزوجين:** إن أنماط التواصل بين الزوجين قد تكون منفتحة أو مغلقة، فالتواصل الايجابي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتوافق الزوجي. (حسن مصطفى عبد المعطي، 2004، ص 27، 35).

_عوامل التوافق الزوجي: معظم الأزواج يرغبون في نجاح زواجهم لكن هذا لا يتحقق إلا إذا عمد الزوجين إلى ذلك:

✓ على الزوجين معرفة واجباتهما في الحياة الزوجية والعمل على القيام بها و تقبلها بطيب خاطر.

✓ توفر المستوى المعيشي المناسب.

✓ الاستقرار العائلي وذلك من حيث المأوى ونظام الأمن العام.

✓ تكامل الأسرة من حيث توحيد الاتجاهات والمواقف بين الزوجين من حيث التماسك والتضامن في الوظائف والعمل المشترك (مصطفى الخشاب، 1985، ص 228).

✓ تكوين الروابط العاطفية العميقة بين الزوجين.

✓ الانسجام السيكولوجي للزوجين والتقارب في السن والتقارب في المستوى التعليمي والثقافي.

الابتعاد عن الأخطاء الشخصية التي تعكر صفو العلاقة الزوجية كالأنانية، توجيه النقد باستمرار، عدم الصدق والخيانة، عدم التعاطف، كثرة الشكاوي، التدخل في شؤون الآخر. (عبد الرحمان العيسوي، 1993، ص 17_23).

✓ الكفاءة في الزواج ويقصد بها المساواة بين الزوج والزوجة في المنزلة الاجتماعية.

✓ الاختيار القائم على أساس الدين. (حسن الصفار، 2005)

هذا لا يعني أن الزوجين لا يختلفان طوال حياتهما فقد يؤدي الخلاف إلى تطهير المناخ الزوجي ويزيل الحزن

الصامت، وهذا يمكن القول أن التوافق لا يكون بالخضوع التام ويتجنب أي خلاف .

ومن مظاهر سوء التوافق الزوجي بين الزوجين مايلي:

➤ الانقسام الزوجي: حيث يسعى كل زوج وراء حاجاته ورغباته مهملا حاجات الطرف الآخر .

➤ هجر الفراش: قد يكون وسيلة عقاب من جانب أحد الزوجين تجاه الآخر وقد يكون هذا الهجر مؤقت أو دائم.

ويعتبر هجر الزوجة لعش الزوجية أحد مظاهر التفكك الأسري وهو مؤشر دال على مدى تصاعد الشقاق وظهورها يهدد بانتهاء الزوجين .

➤ تحريم الزوجة والتهديد باستخدام يمين الطلاق (عالية حبيب و آخرون، ب.س، ص 122_136).

العنف هو سلوك يتسم بالإساءة، ويشير بصفة عامة إلى استخدام القوة التي تسبب الضرر والأذى من قبل شخص تجاه شخص آخر، وهو أحد مظاهر السلوك المنحرف، الذي عرفته المجتمعات البشرية على مر العصور، والظروف الاجتماعية، التي تظهر في مجتمع ما في فترات زمنية معينة، مما يدل على وجود خلل ما في بناء ذلك المجتمع، وفي وظائف وحداته ونظمه ومؤسساته المختلفة، وقد امتدت مظاهر العنف لتصل إلى أهم نواة في المجتمع ألا وهي الأسرة.

(حنان قرقوتي، 2015، ص12).

2. العنف الزوجي ضد المرأة

العنف: هو سلوك يتسم بالإساءة ويشير إلى استعمال القوة التي تسبب الضرر والأذى من قبل شخص تجاه شخص آخر، وهو أحد مظاهر السلوك المنحرف الذي عرفته المجتمعات البشرية على مر العصور وصولاً إلى هذه الأيام، وهذا السلوك هو نتاج مجموعة من العوامل والظروف الاجتماعية التي تظهر في مجتمع ما في فترات زمنية معينة، مما يدل على وجود خلل ما في بناء ذلك المجتمع. (حنان قرقوتي، 2015، ص11).

العنف الزوجي: هو السلوك أو الفعل الذي يقترفه الزوج في حق زوجته ويتسم بالتمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة في إطار نظام تقسيم العمل بين الزوجين وما يترتب من ذلك من تحديد الأدوار وينتج عن هذا السلوك معاناة نفسية أو جسمية أو جنسية للزوجة (أمل الأحمد، 2001، ص113) .

وقد عرفت منظمة العالمية للصحة سنة 2002 العنف الزوجي على أنه كل سلوك يصدر في إطار علاقة حميمة، يسبب ضرراً أو ألاماً جسمية أو نفسية أو جنسية لأطراف تلك العلاقة، ويتعلق الأمر بالتصرفات التالية :

1. أعمال الاعتداء الجسدي كاللكلمات و الصفعات و الضرب بالأرجل ... الخ.
2. أعمال العنف النفسي كاللجوء إلى الإهانة والحط من قيمة الشريك وإشعاره بالخجل، ودفعه إلى الانطواء و فقدان الثقة بالنفس... الخ.
3. أعمال العنف الجنسي ويشمل كل أشكال الاتصال الجنسي المفروضة تحت الإكراه، و ضد رغبة الآخر، وكذا مختلف الممارسات الجنسية التي تحدث الضرر .
4. العنف الذي يشمل مختلف التصرفات السلطوية المستمدة والجائرة كعزل الزوجة عن محيطها العائلي وأصدقائها والحد من أية إمكانية لحصولها على مساعدة من مصدر خارجي.

يفسر العنف الزوجي العلاقة بين الزوجين ويحولها من علاقة حب واحترام متبادل إلى علاقة خضوع للضعيف للقوي المتجبر، العنف وباء عالمي أفرزته الظروف و المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مست كيان الأسرة و أفرادها . كما أن لجوء الزوج إلى استعمال السلوك العنيف ضد زوجته دليل على عدم قدرته على تفهم الحياة الزوجية بإطارها الطبيعي، وغالبا ما يعاني هذا الزوج من اضطرابات نفسية و يكون وقد الأذى النفسي على الزوجة في الكثير من الأحيان أشد من الأذى الجسدي لأنه غالبا ما يؤدي إلى حالات الانهيار العصبي والأزمات النفسية المتكررة. كما يعرف العنف الزوجي على أنه تلك العملية أين تتم وفي إطار علاقة زوجان (طرفان) أن أحد الزوجين يسلك اتجاه الطرف الآخر سلوكيات عدوانية، عنيفة، مدمرة (نادية دشاش، 2006).

_النظريات المفسرة للعنف ضد الزوجات

***النظرية النفسية :** إن الزوجات المجني عليهن من وجهة نظر أصحاب النظرية النفسية قد تعرضوا لإساءة المعاملة من أزواجهن لأنهن يتمتعن بمعاناة من الألم ولذلك فهن الراغبات في هذه المعاملة السيئة. نجد أن هذه النظرية تلقى نقدا شديدا لأنها ركزت على المرأة خاصة المتعرضة للعدوان وتجاهلت الدور الذي يقوم به الزوج الجاني، هذا إلى جانب أن عدد النساء المعتدي عليهن ممن لديهن شخصية ماسوشية قليل لذا لا يصلح التعميم.

***النظرية النسوية** : تنطوي هذه النظرية على فكرة مؤادة أن العلاقة بين الجنسين قد تكون من مكونات الحياة الاجتماعية، وتهدف هذه النظرية إلى تحليل العلاقة بين الجنسين من الناحية الاجتماعية إلى الإجابة عن تساؤلات تتعلق بوضعها في إطار المجتمع ككل، كما تهدف إلى الكشف أن لجو الرجل إلى العنف يعد استعراضا لما يتمتع به من قوة وسلطة ومكانة في المجتمع تفوق ما تتمتع به النساء.

نجد أن هذه النظرية لا تهتم في البحث عن الأسباب التي تؤدي أي سوء معاملة الزوجة إنما ما يشغلها السعي وراء معرفة أسباب استبداد الرجل بالمرأة بوجه عام.

أهم العوامل المؤدية إلى العنف الزوجي

1. المفاهيم الخاطئة كالرجولة
2. المفاهيم الخاطئة عن الزواج بصفة عامة.
3. الإحساس بالدونية .
4. عصيان الزوجة للزوج .
5. علاقات الزوج النسائية والخيانة الزوجية .
6. إهمال الزوجة للبيت (رمضان زعطوط،2003،ص228).

مظاهر العنف الزوجي ضد الزوجة

العنف الجسدي: يعتبر العنف الجسدي من أكثر أشكال العنف وضوحا، وهو عنف مباشر، عرف من طرف منظمة العمل الدولية العنف بأنه " استخدام القدرة الجسدية ضد شخص آخر أو مجموعة أشخاص ينتج عنها أذى جسدي أو نفسي أو جنسي. وهو يشمل الأفعال المحتوية على الضرب، الركل، الصفع، الخنق، الضرب بأداة حادة، الدفع، العض والممسك .. من التعريف يتضح أن العنف الجسدي الموجه نحو المرأة عنف ظاهر للعيان تستخدم فيه قوة بدنية أي استخدام اليدين والرجلين بحيث توجه للكدمات والضربات للضحية على الوجه والرأس وسائر مناطق الجسم، كما قد يتم اللجوء إلى أدوات أخرى في ممارسة العنف الجسدي مثل الكرسي، الزجاج، العصا أو السكين ...، أي أن العنف الجسدي فعل أو امتناع عمدي (أي عدم منع الأذى عن المرأة متعمدا) يمس سلامة جسم المرأة ويؤدي إلى الإخلال الطبيعي لوظائف أعضائها أو ينقص من تكامل الجسد أو يوجد ألا ما لم تكن تشعر بها قبل الاعتداء عليها بالعنف الجسدي، ونظرا لكون العنف الجسدي عنف ظاهر وملمس يمكن تقديم الدليل عليه فإن القانون يعاقب على هذا السلوك ويردعه حسب درجة خطورته وأثاره الواقعة على الضحية والعقوبة هنا تتوقف على مدى إبلاغ المرأة القائمين على تطبيق القوانين عن العنف المتعرضة له. وبالنظر إلى الأطراف الممارسة للعنف الجسدي نجده يرتبط نوعا ما بـ " مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي، يمكن القول أنه في المجتمع التقليدي والمحافظ تكاد تقتصر فيه ممارسة الضرب والإيذاء الجسدي للمرأة على الأهل والأقارب، ذلك أن العادات والتقاليد والأعراف تجرم ضرب المرأة وإذاتها جسديا من قبل الآخرين، وتعتبره عيبا يوصم من يمارسه بالعار، في حين نجد أن المجتمع وبعد تحوله عن المجتمع التقليدي الأبوي بغض النظر عن درجة هذا التحول عرف عنفا جسديا تتعرض له المرأة من قبل أطراف خارج دائرة الأهل والأقارب سواء أكان في المدرسة أو العمل أو الشارع... الخ.

أ. **العنف الحنسي**: وهو العنف الذي يصدر من الزوج يؤدي إلى أداء الزوجة جنسيا، و يجعلها غير قادرة عن الإفصاح عنه لأنه سيسبب لها العار والفضيحة و يفقدها قيمتها، وقليل جدا ما نجد من تعلن عن هذا الأمر.

(Ginafilizzola et Gerard,2005,p118.120).

إن الإتهام الجنسي الذي يعتبر إمتداد للعنف هو نشاط جنسي للرجل تحكمه مقولات الإخضاع والسيطرة و الرجولة و لسوء الحظ فإن الرجولة يتم تحديدها من خلال مفهومها هو الذي ينال ما يريد وقتما يريد و كيفما يريد خاصة من زوجته و بصورة أكثر خصوصية في علاقته الجنسية معها .

وقد تعلم الرجال أن بمقدرهم إشباع رغبتهم الجنسية حتى ولو كان ذلك ضد رغبة أو إرادة الزوجة. (عدلي السمرى، 1999، ص29).
ج. العنف النفسي (المعنوي): هي نمط سلوكي مستمر يتصف بهدم المسئ للعلاقة الطبيعية مع المرأة، مثل المضايقات الكلامية، التهديد، الهجمات الكلامية، الإذلال والانتقاد المتكرر، الاتهامات الجائرة، العزلة، الإرغام، تؤثر الإساءة النفسية على الزوجة نفسياً فتصاب بالاضطرابات النفسية، وتكون الأسباب متعددة منها استعمال العنف اللفظي الذي يعبر عنه عن طريق الإهانات والشتم واستعمال عبارات منحطة من قيمة الزوجة وتمس كرامتها.

ويعتبر العنف النفسي من أصعب أنواع العنف ضد الزوجة لأنه الوحيد الذي يصعب قياسه واتخاذ الإجراءات للحد منه، أما الضغوط النفسية التي تعاني منها فتعكس سلباً على الأسرة وعلى تربية الأطفال الذين يتأثرون بهذا الجو المشؤم .
العنف الاقتصادي: يمكن للزوج أن يمارس عنف ذو طابع اقتصادي، يتمثل في حرمان المرأة من وسائل العيش والحاجات الأساسية، إما على شكل حرمان أو تقييد. إن هذا العنف الزوجي الممارس ضد المرأة ما هو سوى عرض من الأعراض التي تعكس فشل للعلاقة الزوجية العادية، فهو سلوك غير مقبول اجتماعياً ويعتبر خرق لقوانين حقوق الإنسان.

سمات الزوج العنيف

- مملوء بالغضب والسخط والضجر والشك والريبة والتوتر والقلق.
- يشعر دائماً كما لو أنه الخاسر .

يستخدم العنف كمنفذ لمشاعره السيئة حول لذاته، وهو رجل ينظر للمنزل على أنه ذلك المكان الذي يستطيع أن يمارس فيه هذه المشاعر دون أن يلقى عقاباً، وأغلب الظن أنه شاهد إساءة المعاملة بين والديه. (عبد الرحمن العيسوي، 2003، ص123).

_العلاج من العنف الزوجي ضد الزوجة

- العلاج الاستعجالي الاستقبالي الطبي: إن النساء المعنفات من طرف أزواجهن لا تكون لديهن طلاقة في الكلام، والطبيب المختص هو الذي يجعلهن يتكلمن بطلاقة و يجب أن يكون الطبيب يقض، وفي هذا العلاج توفر العناية الصحية للمرأة من معالجة الجروح وما شابه ذلك.
- الكفالة النسائية ذات النمط الأنثوي: وتكون بشكل جماعي وذلك بالعمل بالمحادثة مع جماعة من النساء يعانين من نفس المعاناة، وهذا من أجل تحقيق التفريغ الانفعالي والإنقاص من الشعور بالدونية .
- الكفالة النفسية: و تكون بشكل فردي و هذا يستعمل مع الزوجات اللواتي طلبن ذلك، بحيث أن يتوفر جو ينبه الاسترسال في الكلام عن المعاناة التي تعاني منها المرأة من هذا العنف بدون اقتصاد لدينامية اللاشعور، والهدف منها التفريغ الانفعالي والإنقاص من المقاومة.
- العلاج العائلي: ويصلح مع الأزواج اللذان يتوهان لطلب ذلك، والهدف من هذا كله هو وقاية الأطفال في الحياة الراشدة. (Ginafilizzola et Gerard, 2005, p27.28).

إجراءات الدراسة الميدانية

منهج الدراسة : يعتبر المنهج الطريقة الموضوعية التي يتبعها الباحث في دراسة ظاهرة من الظواهر أو مشكلة من المشاكل أو حالة من الحالات من أجل الوصول إلى نتائج عامة محددة يمكن تطبيقها أو تعميمها. (محمد عبد الغني و آخر ، 1992، ص42).

وفي هذه الدراسة نتبع المنهج الوصفي لكونه المنهج المناسب لتحديد الخصائص والسمات المتعلقة بالأفراد وتقديرها وتحليل الظواهر والمواقف.

عينة البحث: تشمل عينة البحث على مجموعة من النساء المتزوجات تتراوح أعمارهن بين 18 سنة فما فوق باستبعاد الحالات المرضية، وبلغ عددهم حوالي (43 امرأة متزوجة)، وهذا نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (01): يوضح توزيع العينة حسب السن

النسبة المئوية	التكرارات	السن
23 %	10	18 _ 28 سنة
65 %	28	29 _ 39 سنة
11 %	05	39 سنة فما فوق
100 %	43	المجموع

جدول رقم (02): يوضح توزيع العينة حسب عدد الأولاد

النسبة المئوية	التكرارات	حسب الأولاد
06 %	03	لديها أولاد
93 %	40	ليس لديها أولاد
100 %	43	المجموع

جدول رقم (03): يوضح توزيع العينة حسب مكان الإقامة

النسبة المئوية	التكرار	مكان الإقامة
%	03	مع الأسرة
%	40	مستقلة (مع الزوج)
%	00	أحد الأقارب
100 %	43	المجموع

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: في شهر أبريل 2018..

الحدود المكانية: في مدينة ورقلة وأدرار.

الحدود البشرية: النساء المتزوجات بورقلة وأدرار.

أدوات البحث: استخدمنا في هذا البحث أداتين للقياس هما:

1. **مقياس التوافق الزوجي:** وهو مكون من 26 فقرة موزعة على 3 أبعاد، وهي البعد الفكري، العاطفي والجنسي، بعد المعاملة وترتيب الأبناء، حيث يطلب من المفحوص إعطاء تقدير يتراوح من (0_2)، وكانت البدائل: (نعم) و(لا)، ويتمتع المقياس بعامل ثبات قدر ب(0,83) وهي عالية ومقبولة.

2. **مقياس العنف الزوجي:** فقد احتوى على 24 فقرة ضمنمت ثلاثة أبعاد تعتبر كمؤشر على وجود العنف وهي: البعد النفسي، الجسمي، الجنسي، وكانت البدائل: (أحيانا، نعم، لا)، والدرجة التي يحصل عليها المفحوص تراوحت بين (0_2)، ويتمتع المقياس بعامل ثبات قدر ب(0,73) وهي عالية ومقبولة.

المعالجات الإحصائية: بعد تطبيق الأدوات نقوم بتفريغ الإجابات ومن ثم إدخال البيانات في برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS والحصول على النتائج في ضوء أهداف الدراسة وفرضياتها. حيث تم استخراج التكرارات والنسب المئوية واختبارات للفروق بين المتوسطات.

النتائج والمناقشة:

هدف البحث إلى كشف على وجود التوافق الزوجي والعنف الزوجي لدى عينة من النساء المتزوجات ومعرفة الفروق بين النساء غير المتوافقات في مستوى العنف تبعاً لمتغيرات السن وعدد الأولاد ومكان الإقامة. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. عرض نتائج الفرض الأول: ينص على أنه توجد علاقة بين التوافق الزوجي والعنف الزوجي، وقد تمت المعالجة بمعامل الارتباط برسون، وكانت النتائج موضحة في الجدول التالي:

1. جدول رقم(04): العلاقة بين التوافق الزوجي والعنف الزوجي

المتغيرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
التوافق الزوجي	-0.72	0.01
العنف الزوجي		

نلاحظ أن معامل الارتباط برسون بين المتغيرات (-0.72)، وعند مستوى الدلالة (0.01)، وهنا نقول أنه توجد علاقة بين التوافق الزوجي والعنف الزوجي الموجه ضد الزوجة، وهي علاقة عكسية أي كلما زاد التوافق الزوجي قل العنف والعكس صحيح.

2. عرض نتائج الفرض الثاني:

2. جدول رقم(05): يوضح النساء المتوافقات وغير المتوافقات

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المتوافقات	33	76%
غير متوافقات	10	23%
المجموع	43	100%

نلاحظ أن عدد المتوافقات في زواجهن كن (33) أي بنسبة 76 ، أما بالنسبة للزوجات غير المتوافقات كن (10) أي بنسبة (23).

3. عرض نتائج الفرض الثالث:

3. جدول رقم(06): يوضح النساء المعنفات وغير المعنفات

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المعنفات	08	18%
غير معنفات	35	81%
المجموع	43	100%

نلاحظ أن عدد المعنفات من طرف أزواجهن بلغ عددهن (08) أي بنسبة 18% ، أما بالنسبة للزوجات غير المعنفات من طرف أزواجهن بلغ عددهن (35) أي بنسبة 81%.

4. عرض نتائج الفرض الرابع:

و الذي ينص على أنه توجد فروق بين الزوجات غير المتوافقات في درجة العنف الزوجي تعزى لمتغير فارق السن واستقلالية السكن وهذا موضح في الجداول التالية:

جدول رقم (07): يوضح الفروق بين الزوجات غير المتوافقات في درجة العنف الزوجي تعزى لمتغير فارق السن.

الأساليب الإحصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	ت المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
فارق السن	29	4	2.47-	0.03	08	0.01
أكثر من 6 سنوات	15	11				
أقل من 6 سنوات						

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي في درجة العنف الزوجي بالنسبة لفارق السن بين الزوجات أكثر من 6 سنوات بلغ ب (29) وبانجراف معياري (4) ، أما بالنسبة للزوجات الأقل من 6 سنوات بلغ ب (15) وبانجراف معياري (11) ، وقد بلغت قيمة "ت" المحسوبة ب -2.47 وهي أكبر من المجدولة (0.03) عند درجة الحرية (08) وعند مستوى الدلالة (0.01)، وهي دالة أي توجد فروق بين الزوجات غير المتوافقات في درجة العنف الزوجي تعزى لمتغير فارق السن. أما الجدول التالي يوضح متغير استقلالية السكن:

جدول رقم (08): فروق بين الزوجات غير المتوافقات في درجة العنف الزوجي تعزى لمتغير استقلالية السكن

الأساليب الإحصائية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت المحسوبة	ت المجدولة	درجة الحرية	مستوى الدلالة
استقلالية السكن	25	3.64	0.80	0.44	08	0.01
مستقلة	21	12				
غير مستقلة						

من خلال الجدول نلاحظ أن المتوسط الحسابي في درجة العنف الزوجي بالنسبة لاستقلالية السكن لدى الزوجات المستقلات بلغ ب (25) وبانجراف معياري (3.64) ، أما بالنسبة للزوجات غير المستقلات فقد بلغ ب (21) وبانجراف معياري (12) ، وقد بلغت قيمة "ت" المحسوبة ب 0.80 وهي أكبر من المجدولة (0.44) عند درجة الحرية (08) وعند مستوى الدلالة (0.01)، وهي دالة أي توجد فروق بين الزوجات غير المتوافقات في درجة العنف الزوجي تعزى لمتغير استقلالية السكن.

مناقشة النتائج:

من خلال عرض النتائج التي تمت معالجتها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين العنف الزوجي والتوافق الزوجي، حيث كلما زاد التوافق الزوجي قل العنف الزوجي والعكس صحيح، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة أسامة حمدونة (2005) التي توصلت إلى أنه كلما زادت درجة العنف لدى الزوجة يقل مستوى الرضا الزوجي لديها، أما دراسة الحاج يحي (2002) التي أشارت نتائجها إلى أن الزوجات اللواتي يتعرضن إلى الإساءة الزوجية قد أظهرن مستوى متدن من التوافق الزوجي. ويعود العنف الذي يمس العلاقة بين الزوجين لتحديد طبيعتها من خلال الانسجام بينهما وإشباعهما لحاجاتهما النفسية والاجتماعية، وبذلك الوصول إلى تحقيق التوافق الزوجي والتقليل من الصراع والمشكلات بين الزوجين، كما يعتبر الاختلاف في الأفق الثقافي والفكري والمكانة الاجتماعية بين الزوجين من الأسباب المؤدية إلى سوء التوافق وبذلك ظهور العنف وخلق جو معكر في العلاقة الزوجية .

كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق في درجة العنف الزوجي لدى الزوجات غير المتوافقات تعود لفارق السن وهذه النتيجة تتفق مع نظرية التجانس في الاختبار الزوجي التي تعطي أهمية للتقارب العمر من أجل الوصول إلى السعادة الزوجية (محمد بيومي وآخرون، 2004، ص54). كما يذكر كينزي في تقريره أن السن التي يكون فيها الرجل في أفضل حالاته الجنسية هي التي تقع بين الثامنة عشر والثانية والعشرون، بينما أفضل السن للمرأة بين الثلاثين والسابعة والثلاثين (عبد المنعم

الحفني، 1993، ص194). كما توصلت إلى أنه توجد فروق في درجة العنف الزوجي لدى الزوجات غير المتوافقات تعود لمتغير استقلالية السكن، هذا ينفق مع دراسة سفيان محمد أبو نجيلة حيث بينت نتائجها أن الزوجات اللواتي يقمن بمنازل مستقلة وليس مع عائلة ممتدة أقل تعرضا للعنف، وتعود هذه النتيجة إلى أن النمط المعيشي للأسرة الممتدة أي غير مستقلة تتزايد داخلها شبكة العلاقات وكثافتها التي تؤثر على ديناميات التفاعل وما ينجم عنه من توترات ومشاحنات وهذا ما يؤثر على التوافق الزوجي مما يولد العديد من مظاهر عدم الاستقرار الزوجي كالهجر والانفصال. (عليه حبيب وآخرون، ب.ت، ص61).

خاتمة:

إن الارتباط بين الزوج والزوجة من أجل تكوين أسرة سعيدة يتوقف على أساس الحب والتفاهم والتوافق والتبادل، لذا يكون الزواج ناجحا انطلاقا من التوافق الزوجي.

ومن هنا نقترح بعض المواضيع التي يجب دراستها للوصول إلى حلول للمشكلات الزوجية والمشاكل التي يحدث بين الزوجين والتي لها أثر سلبي على حياتهما الزوجية والمتمثلة فيمايلي:

- المشكلات الزوجية وأثرها على الزواج.
- التكوين الزوجي ومساهمته في تحقيق التوافق بين الزوجين.
- الزواج الناجح وعلاقته بالرضا عن الحياة لدى الزوجين.
- سلبيات العنف على الصحة النفسية للزوجة.

المراجع

- _ أمل الأحمد (2001) بحوث ودراسات في علم النفس، مؤسسة الرسالة، ط1.
- _ الأطرش، حنان (2010) العنف الزوجي ضد الزوجة وانعكاساته على الصحة النفسية لدى الزوجات المعنفات، رسالة ماجستير غزة، فلسطين.
- _ حسن مصطفى عبد المعطي (2004) الأسرة ومشكلة الأبناء، دار السحاب للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.
- _ زعطوط ر مضان وآخرون (2003) ملتقى العنف والمجتمع، بسكرة.
- _ طريف شوقي فرج (1998) توكيد الذات ، دار غريب، القاهرة.
- _ عليا حبيب وآخرون (ب.ت) الأسرة والطفولة، دراسات أنثروبولوجية واجتماعية، دار المعرفة الجامعية، ط1، القاهرة.
- _ عبد الرحمان العيسوي (1993) علم النفس الأسري وفقا للتصور الإسلامي والعلمي، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت.
- _ عدلي السمري (1999) الانتهاك الجنسي للزوجة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- _ محمد أحمد بيومي (2004) علم اجتماع الأسرة ، دار المعرفة الجامعية، سويسرا.
- _ مصطفى الخشاب (1985) دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت.
- _ محمود حسام (2008) الانتهاك النفسي وعلاقته بالتوافق الزوجي وبعض المتغيرات الديموغرافية لدى عينة من معلمي الفئات الخاصة بمحافظة ألمانيا ، رسالة ماجستير بألمانيا.
- نادية دشاش (2006) عنف الزوجة ضد الزوج، رسالة ماجستير فرع علم النفس الاجتماعي، جامعة منتوري - قسنطينة.
- _Ginafilizzona et Gérard (1995) victimes et victimologie presses universitaires de France .
- _Service du droit des droits des Femmes , et la Direction de l'Action sociale , Brochure sur Les Femmes Victimes de Violences conjugales , Paris 1999, PP5-6
- Htty.www.annabaa.org/nbanews/16/08.htm. -htty.www.alwatan.com

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

د. فاطمة الزهراء بن مجاهد، أ. خديجة حمو علي ، (2022) العنف الزوجي وانعكاساته على التوافق الزوجي لدى الزوجات المعنفات ، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 14(01)/2022، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 339 - 350.